

Distr.: General
16 June 2000
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه "مذكرة حكومة إثيوبيا بشأن الحالة التي يواجهها الرعايا
الإثيوبيين في إريتريا"، الصادرة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.
وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فيسها أ. تيسيما
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا

مذكرة حكومة إثيوبيا بشأن الحالة التي يواجهها الرعايا الإثيوبيون في إريتريا

١ - تعتبر أعمال الانتقام والتحرير العنصري المستمرة ضد الرعايا الإثيوبيين المقيمين في إريتريا التي تقوم بها الحكومة الإريترية انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، أمرا بالغ الخطورة وتقتضي الاهتمام العاجل.

٢ - وقد أفادت التقارير على مدى الأسابيع القليلة الماضية أن السلطات الإريترية قامت بحشد آلاف الإثيوبيين وسوقهم إلى معسكرات التجميع في ضواحي أسمرة ومواقع أخرى في ظل ظروف بالغة الشدة. ولا تنكر السلطات الإريترية نفسها أعمالها هذه رغم محاولتها تمويه المخنة التي تسببت فيها. ولم يتسن، إلى حد كبير، للجنة الصليب الأحمر الدولية أو غيرها من الوكالات المعنية تقديم خدماتها لمعظم الرعايا الإثيوبيين، مما يؤكد استمرار مواجهة الإثيوبيين في إريتريا لأشد الظروف غير الإنسانية. وقد تأكدت بالفعل بعض التقارير الواردة عن هذه الظروف في وسائل الإعلام الدولية. وترد أيضا تقارير عن قتل رعايا إثيوبيين في إريتريا، فيما يعاني الباقون قيد الاحتجاز في مختلف السجون مجرد أنهم إثيوبيين.

٣ - ومن دواعي الانزعاج أيضا أنه بالإضافة إلى الجرائم المذكورة آنفا، تجري، دون هوادة، حملة دعائية مكثفة للكرهية والتحرير ضد الرعايا الإثيوبيين في إريتريا. وجرت الدعوة في الأيام الأخيرة إلى اعتقال الإثيوبيين بنفس الطريقة التي عومل بها المواطنون الألمان في أراضي دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية. وتجري حملة الكراهية هذه في وقت لا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية تُمنع من تقديم خدماتها إلى أسرى الحرب الإثيوبيين في إريتريا مثلما حدث في السنتين الأخيرتين. ويعلم المجتمع الدولي أن لجنة الصليب الأحمر الدولية قامت بزيارات لأسرى الحرب الإريترين في إثيوبيا بصورة منتظمة، مما يتفق والتزامات إثيوبيا بموجب القانون الإنساني الدولي.

٤ - إن الحالة الكئيبة والخطيرة التي يجد الإثيوبيين أنفسهم فيها في إريتريا تعد مسألة تستدعي الاهتمام العاجل من جانب الحكومة الإثيوبية. ويمثل سلوك السلطات الإريترية انتهاكا صارخا لجميع قواعد القانون الدولي ومبادئه، فضلا عن الأحكام الواردة في مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية لإحلال السلام والتي تناول ضرورة وضع حد للتدابير "الموجهة ضد السكان المدنيين" والامتناع عن "أي عمل من شأنه أن يسبب مزيدا من المشقة والمعاناة لرعايا الطرف الآخر".

- ٥ - وإن إقدام قادة إريتريا على اتخاذ مثل هذه التدابير القاسية دون مسوغ لدى بلوغ عملية السلام مرحلة التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية من كلا الجانبين، يعد سلوكا يتسم بالقسوة ويستحق الإدانة من المجتمع الدولي.
- ٦ - وإزاء هذه الأخطار الجسيمة التي تواجه الإثيوبيين في إريتريا، تشعر الحكومة الإثيوبية بالحاجة إلى توجيه اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية إلى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية لحماية أمن الرعايا الإثيوبيين في إريتريا:
- تمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الوكالات الإنسانية من تقديم خدماتها فورا ودون عراقيل للإثيوبيين في معسكرات التجميع في إريتريا؛
 - قيام بعثة دولية بزيارة معسكرات التجميع هذه؛
 - الإعادة الفورية إلى إثيوبيا، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية للإثيوبيين الموجودين في معسكرات التجميع في إريتريا، الراغبين في العودة، فضلا عن غيرهم من الإثيوبيين الذين يريدون رغبتهم في ذلك؛
 - تمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من تقديم خدماتها بانتظام لأسرى الحرب الإثيوبيين في إريتريا طبقا للقانون الإنساني الدولي؛
 - تمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من تقديم خدماتها، بالكامل، لجميع الأسرى في إريتريا، حيث يُحتجز آلاف الإثيوبيين دون توجيه أي تهمة إليهم أو محاكمتهم، لا لسبب إلا لأنهم إثيوبيون، وإعادتهم فورا إلى إثيوبيا؛
 - وقف جميع الحملات الدعائية التي تحض على الكراهية والعنصرية ضد الرعايا الإثيوبيين في إريتريا.
- ٧ - ولئن كانت حكومة إثيوبيا قد أبلغت منظمة الوحدة الأفريقية رسميا بالملاحظات المذكورة آنفا، تدعو إثيوبيا المجتمع الدولي برمته أيضا إلى إدراك خطورة الحالة والتصرف بناء على ذلك.